

(٧)

والمثال على ذلك قوانين التعليم مثلاً فإنها على نقصها وعدم
وفائها بالحاجة تحتم أن يكون التعليم في عدة أقطار بغير لسان
أهلها وعلى برنامج واحد غير مراعى فيه حاجة كل ولاية
واستعداد أهلها، ثم إن المركز لا يعطي المال اللازم للتعليم لكل
ولاية إلا بقدر محدود هو دون الحاجة فينشأ عن هذا وذلك
نقص في التعليم وضعف في العلم وتضييق على الراغبين فيه
فتم الجهالة ونحرم البلاد من المعارف العالية التي هي أهم
أسباب الترقى والحياة والسؤدد في كل أمة من الأمم الحية
المتعدنة لهذا العهد.

وعلى هذا فقس سائر الأعمال النافعة التي يتوفر بها
العمران في الولايات العثمانية فإنها لتوقف صدورها على المركز
بطيئة ضعيفة بل تكاد بعض الولايات تحرم منها البتة.
زد على ذلك أننا نرى هذه الحكومة المركزية قد
أعجزها تنامي أطراف المملكة واختلاف لغات وأجناس
ومشارب أهلها عن أن تنفذ قوانينها في كل ولاياتها فإن كثيراً
من الأقطار العثمانية ليس فيها للدولة ديوان اداري ولا محكمة

(٨)

ولامدرسة ولا ثكنة ولا قلعة ولا حصن، ومنها مالا يؤخذ
منه الجنود، فبعض هذه الاقطار عالة في حمايته من المغيرين عليه
على الولايات الاخرى، عملاً بمبدأ الاتكالية الممقوت، واعتماداً
على المركز. ولذا ترى هذه الحكومة المركزية لا تقدر على
الدفاع عن اكثر البلاد العثمانية اذا هاجمها عدو أجنبي كما ظهر
ذلك في مسألة طرابلس الغرب ومثلها كثير، ناهيك بنوالي الفتن
والثورات في أنحاء السلطنة وعجزها عن اخمادها وبالاحرى
عجزها عن تلافياها قبل ظهورها بما يمنع حدوثها او امتدادها
حتى ان قطرا من الاقطار وهو اليمن لا يزال مع الدولة في
حرب مستمرة منذ دخل أول عثمانى فيه الى عهد قريب.

وقد ظهر للعيان ان المملكة كلها عرضة لخطر الزوال
بهذه الحكومة المركزية مهتدة بفقد الاستقلال الذي يفديه
كل عثمانى بأعز شيء لديه وهو النفس ويتمنى كل شعب تظله
راية الهلال بقاءه ليقى عزيزاً في وطنه أميناً من تسلط
المغيرين عليه.

اذا تمهد هذا فقد علمنا ان المركزية أصبحت في مثل